### بمراجعة موضوعية لدورها وعبر توحيد جهودها

# قوى المجتمع المدني يمكنها بذل جهد أكبر لتجنب احتمالات عودة الفلتان والفوضى

• كتب غسان عبد الحميد

إلى ما قبل الحرب الإسرائيلية الدموية على قطاع غزة، التي ابتدأت بذريعة إنقاذ الجندي "جلعاد شاليت"، وانتهت إلى ذريعة إضافية متصلة بـ "التهديد" الناجم عن القذائف محلية الصنع للمدن والبلدات الإسرائيلية المحاذية، ظلت قطاعات فلسطينية واسعة تضع يدها على القلب من احتمال أن تتوسع الفوضى المسلحة والفلتان الأمني في احتلال مساحات أخرى في الحياة الفلسطينية، غير أن "زراعة الموت" في الأرض المحروثة بقذائف الطائرات الحربية والجرّافات الإسرائيلية، طغت على تلك الاحتمالات ...، و"بهتت" معها أيضاً، الجهود التي كانت مبذولة لتطويقها ومنعها من التطور إلى حالة من الاقتتال الداخلي.

مع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وعمليات الإعدام الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الناس والأشجار والمنازل، ضمرت الهواجس المنبعثة عن "الطوش" الصغيرة والمسلحة لتنشغل في تتبع محصلات يومية للقتل والدمار الذي تنتجه ماكينة الحرب الإسرائيلية ... لكن الهواجس الكامنة حيال انبعاث جديد محتمل لمظاهر الفوضى، قد تكون بعد أن تبرد فوهات المدافع الإسرائيلية، كما قال ناشطون في منظمات فلسطينية غير حكومية منشغلة الآن في جهود إغاثية متصلة بحرب تلك المدافع.

بالنسبة لعدد من الناشطين في مؤسسات غير حكومية، وهي مؤسسات نشطة في تنظيم "ندوات" و"ورش عمل" وفعاليات محدودة ضد الفلتان الأمني وفوضى السلاح قبل الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، "لا تزال الجمرة تحت رماد تلك الحرب"! وهي قد تعيد إنتاج حرائق صغيرة هنا أو هناك في ظروف أخرى مواتية، وهو ما يتطلب – كما يرون – ضرورة الاستمرار في الانتباه، وتواصل الجهود لاستغلال الأسباب التي تغذي مظاهر الفوضى و"معارك الحارات" بين المتحزبين لهذه الجهة أو تلك في الصراع على سلطة لم تبقِ منها حروب إسرائيل المتتالية منذ ما يزيد على خمس سنوات سوى قشرة واهنة.

"في تشخيص حالتنا"، مع الاعتذار من شاعرنا محمود درويش، قال عزمي الشعيبي، مدير مؤسسة "أمان"، الفرع الفلسطيني لمنظمة الشفافية الدولية، "إن ما وصلنا إليه في الحياة السياسية الداخلية، انبعث أصلاً عن نظام سياسي فلسطيني يحتاج منذ وقت طويل إلى معالجة ليصل إلى (الديمقراطية) وآليات حسم القرار والتعددية وقبول الآخر (الفلسطيني)"، لافتاً إلى أن تلك المعالجة كانت في الواقع المتشكل بفعل الاحتلال والصراع معه، أكبر من أن تدار بمؤتمر هنا أو ورشة عمل هناك تنظمها المنظمات غير الحكومية، وهي الآن – يتابع الشعيبي – ستظل قاصرة عن التأثير، ولا تشكل مساهمة ذات جدوى لقطع الطريق على احتمال عودة الاقتتال الداخلي.

السؤال المزدوج الذي تواجهه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني فيما يتصل بقدرتها على المساهمة الجدية في منع شبح الانقسام والاقتتال الداخلي من العودة إلى الحياة الفلسطينية الداخلية، كما قال ناشطون في هذه المنظمات، يتعلق بقدرتها على تجاوز نفسها عبر مراجعة جسورة لأنماط عملها الراهنة المتصلة بالحياة السياسية، وفي إثبات قدرتها على تحريك، والعمل مع، وإلى جانب، قوى وفئات اجتماعية أوسع لمواجهة "موت شرياني" كان يسجل بعد كل "طوشة مسلحة مع مجهولين"!

حتى هذه الأيام، قال الشعيبي أن عدداً من منظمات المجتمع المدني، لاسيما المؤسسات التي تعنى بسيادة القانون، تمكنت من تشكيل "نواة" في سياق الجهد لمنع مظاهر الفلتان والفوضى، مشيراً إلى أن تلك المؤسسات بعثت بمذكرات للرئيس محمود عباس، ورئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، ورئيس الحكومة إسماعيل هنية، واجتمعت أيضاً مع مجلس القضاء، فيما تواصل "الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن" رصد أشكال التعديات المختلفة وإعداد تقارير خاصة بها لتقديمها للمعنيين، غير أن كل ذلك – كما يرى الشعيبي – يظل جهداً متواضعاً في سياق ما هو مطلوب من منظمات المجتمع الأهلية التي تواصل الدوران حول نفسها حيال مهمة تستطيع أن تضطلع بها بأدوات أكثر تأثيراً.

الشعيبي، كما عبد الكريم عاشور، مدير الإغاثة الزراعية في قطاع غزة، الذي شارك في جلسات "الحوار الوطني"، قال كلاهما إن المراهنة على دور أكبر لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية يكمن في قدرتها على مراجعة دورها، وربما أدوارها، وتوحيد جهودها وتنظيم تحالفات وثيقة متصلة مع قوى وأحزاب سياسية مؤمنة بضرورة الخروج من حالة الاستقطاب، وغير متورطة في تغذيتها، بما في ذلك داخل حركتي "فتح" و"حماس"، اللتين باتتا تشكلان الطرفين الأبرز في أزمة آخذة في التمركز حول الإمساك بالسلطة، ومضمون "البرنامج الفلسطيني" لإدارة صراع مع احتلال وحشي يشكل هو الحاضر الأكبر في تغذية الأزمة ودفعها "إلى الأمام".

لأجل مساهمة أكثر تأثيراً في منع الانزلاق والعودة مجدداً إلى حالة من الفوضى يصعب وقفها، قال الشعيبي إن اتصالات حثيثة تجري خلال هذه الفترة في سبيل حشد كل قوى المجتمع المدني، ومنظمات غير حكومية وجمعيات ونقابات وإعلاميين وجامعات وأكاديميين ونوادٍ واتحادات مهنية، إضافة إلى مؤسسات القطاع الخاص، كالغرفَ التجارية، والاتحادات الصناعية؛ كل هؤلاء وعبر آليات تخرج إلى الجمهور، وغير متمركزة في رام الله وغزة، لأجل دفع احتمالات العودة إلى الفوضى والاقتتال إلى الوراء، ولإرساء أسس سياسية أكثر اقتراباً من المهمة الأساس، المتمثلة في الخلاص من الاحتلال، ومنع فرض حل "إسرائيلي" من طرف واحد.

الشعيبي وعاشور وتيسير محيسن، منسق جمعية تنمية الشباب في قطاع غزة، إلى جانب آخرين من العاملين والناشطين في منظمات غير حكومية، يرون أن تجاوز مؤسسات المجتمع المدني للآليات التي تتبعها حتى الآن إلى آليات أكثر التصاقاً بالمواطنين والفئات الاجتماعية المختلفة، وسيلة أكثر تأثيراً للضغط وحشر آليات الفوضى والاقتتال في "زاوية ضيقة"، وذلك عبر الانطلاق في فعاليات شعبية بمشاركة فئات أوسع من الشباب والنساء والعمال والموظفين. باختصار، كما قال بعضهم، "على المنظمات غير الحكومية وجميع قوى المجتمع المدني التحالف مع طيف واسع من القطاعات والفئات الاجتماعية والعمل معها وإلى جانبها"، مشيرين إلى أن آليات من هذا النوع "ستشكل رسالة أقوى لمنع التلاعب بالمصير الوطني"، ولمنع "أمراء المليشيات" من تهديد الأمن الشخصي لفلسطينيين وفلسطينيات كانوا حتى وقت قريب مهددين فقط من رصاص وقذائف احتلال لا يرحم أحداً.

في هذا الاتجاه، واصل محيسن مع آخرين من فئات اجتماعية مختلفة، ومن قوى سياسية ومؤسسات مجتمع مدني مختلفة أيضاً، تنظيم لقاءات شعبية في بيت حانون و"بيت لاهيا، وعبسان، ودير البلح، وخان يونس، وذلك بهدف تشكيل "مجموعات ضغط" تكون في حالة جاهزية للخروج إلى الشارع وتنظيم تظاهرات شعبية ومد جسور مع الأمهات والآباء كي لا تكون ميادين "الحواري" مستباحة لحملة البنادق و"هواة الحرب الأهلية".

في قطاع غزة، كما في الضفة، يقول محيسن وناشطون يتملكهم السخط حيال شبح "الاقتتال الداخلي"، إن ملامح حركة شبابية ضد الفوضى والاستعراض الدموي للسلاح آخذة في الانبعاث، وهي تحتاج مثل ظواهر إيجابية أخرى خنقتها الروح الضيقة للتحزب والاستقطاب، تحتاج إلى يد ممدودة، بما في ذلك من قبل منظمات المجتمع المدني، التي تستطيع "إذا أرادت"، مغادرة أنماط العمل السابقة، والبحث عن آليات تراعي مشاركة فئات أوسع في الانتصار لقضايا متصلة بالحياة وضد فوضى السلاح.

الاعتصام الشعبي الصغير والواعد في "ساحة الجندي المجهول" بمدينة غزة يوم مقتل سائق السفير الأردني لدى السلطة الوطنية، وتلك التظاهرة الحزينة والغاضبة أمام مستشفى الشفاء أثناء استقباله قتلى وجرحى فلسطينيين بأيد فلسطينية، قبل نحو شهر، إضافة إلى لقاءات في إطار "فلسطين أكبر منا جميعاً"، كل ذلك يشكل بداية يمكن على أساسها بناء حركة فاعلة وأكثر جدوى كي يكون الصوت مسموعاً.

وفي ضوء الأجواء التي خلقها "الحوار الوطني"، قال بعض "السوداويين" من ناشطي المجتمع المدني: إن فرصة التهدئة الداخلية تشكل مساحة مواتية لتجميع الجهود وتوحيدها في حشد أوسع فئات وقطاعات شعبية للوقوف في وجه الاحتمالات الكامنة لعودة الفوضى، غير أن "متشائلاً" أشار إلى أن شجاعة أكبر مطلوبة من قوى المجتمع المدني، ومن شأنها أن تسحب القوى المتحاورة على "وثيقة الوفاق الوطني" إلى أرض الواقع، وهي أرض تحرثها جرافات وقذائف الاحتلال بوحشية لا تحتاج إلى "أيد فلسطينية" تجعلها أكثر جسارة على هدى غالية وأخواتها، مع الاعتذار هذه المرة للشاعر معين بسيسو، الذي نكاد ننساه في مقبرة باردة في "لندن".

# تطورات لبنان.. معادلة الداخل والخارج.. و"ميزان الصراع" داخل السلطة

• كتب محمد إبراهيم

لم يجد المصريون والرئيس محمود عباس وأطراف أخرى بداً من اللجوء إلى قيادة حركة "حماس" في دمشق للبحث عن حل لقضية الجندي الإسرائيلي المأسور في غزة، بعدما يئسوا من التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن مع قيادة الحركة في القطاع؛ الرئيس عباس أرسل وفداً لرئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل للبحث عن حل، ومصر دعت عضو المكتب السياسي للحركة محمد نزال إلى القاهرة بعد أن تمنّع مشعل عن القدوم، وأطراف أخرى بدأت تتصل بقيادة الحركة هناك بعد أن سدت أبواب الحركة في وجهها هنا.

وتقول مصادر الوفد الأمني المصري المقيم في غزة، إنه كان توصل في الأيام الأولى للأزمة إلى تفاهم مع ثلاثة من أبرز قادة الحركة في القطاع "إسماعيل هنية ومحمود الزهار وسعيد صيام"، يقضي بإطلاق سراح الجندي مقابل تعهد شخصي من الرئيس حسني مبارك بقيام إسرائيل بإطلاق سراح "عدد لا بأس به" من الأسرى، لكن التفاهم لم يرَ النور بعد أن رفضته قيادة الحركة في الخارج. ومنذ ذلك الوقت، تحولت الجهود والاتصالات من غزة إلى دمشق: جهات عديدة تتصل بقيادة الحركة في العاصمة السورية عارضة لعب دور الوسيط مع إسرائيل. وقد جاءت حادثة أسر الجندي الإسرائيلي في غزة لتتوج سلسلة طويلة من الأحداث والتطورات التي كرست مكانة متقدمة لقيادة "حماس" بالخارج في القرار الفلسطيني.

فبعد الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الحركة بحوالي ٧٠ في المئة من مقاعد المجلس التشريعي، أخذ دور قيادة الحركة في الخارج يتعاظم. فمنذ الأيام الأولى لظهور نتائج الانتخابات، شرع رئيس المكتب السياسي للحركة في سلسلة من المؤتمرات والزيارات واللقاءات التي شملت دولاً لم تطأها أقدامه من قبل، مثل روسيا وتركيا والسعودية وعدد من الدول الأسيوية.

وفي إشارة تعكس التطلعات الجديدة للحركة، أخذ قادة "حماس" يطالبون بإعادة بناء منظمة التحرير على أساس نتائج الانتخابات التشريعية. وذهب بعضهم إلى حد المطالبة بتولي خالد مشعل رئاسة المنظمة.

وجاءت التطورات الأخيرة في الأراضي اللبنانية لترفع من مكانة "حماس" في القرار الفلسطيني. فقد لاقى عرض رئيس المكتب السياسي لـ"حزب الله" إجراء صفقة تبادل أسرى مشتركة مع إسرائيل قبولاً وإعجاباً واسعين في الشارع الفلسطيني، قبل أن يعود الحديث إلى إمكانية إجراء صفقة فلسطينية إسرائيلية، بمعزل عن الأسيرين في لبنان، وبـ "موافقة" من حزب الله أبلغت للجانب الفلسطيني، وإن كانت مثل هذه الصفقة تصطدم بتعنت وتصعيد عسكري من إسرائيل. ويقابل التعزيز المتزايد لمكانة حركة "حماس" بين الفلسطينيين "تراجع مطرد" في مكانة الرئيس محمود عباس وحركة "فتح". فبينما أدى الفساد في الحكومات السابقة، والخلافات الداخلية في "فتح" إلى إضعاف مكانة الحركة، فإن الضغوط الكبيرة التي تمارسها الولايات المتحدة وإسرائيل على الرئيس عباس أدت إلى إضعاف مكانته وتراجعها.

ومنذ فوزه في الانتخابات في كانون الثاني ٢٠٠٥، لم تترك إسرائيل فرصة لإضعاف الرئيس عباس إلا وقامت بها. ففي الاتصالات التي أعقبت الانتخابات، رفضت إسرائيل سحب قواتها من أية مدينة في الضفة، كما رفضت إطلاق سراح أي أسير أو وقف ملاحقة أي "مطلوب"، ما اعتبر إخفاقاً لبرنامج عباس السلمي.

ولدى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة في أيلول العام الماضي، رفضت، ليس تسليم عباس الأرض المخلاة فحسب، بل حتى تنسيق هذا الانسحاب معه، ما اعتبر انسحاباً أحادياً تحت ضربات المقاومة، وفي مقدمتها حركة "حماس".

وحتى بعد فرض الحصار المالي والسياسي على الحكومة الفلسطينية بقيادة "حماس"، لم تقدم الولايات المتحدة وإسرائيل أي دعم مالي أو سياسي للرئيس لتعزيز مكانته، كما تعلن الدولتان باستمرار!

ويقول مقربون من الرئيس أن الإدارة الأميركية ساومت الرئيس، مؤخراً، على حجم المبلغ المالي الذي ستحوله الدول العربية للسلطة من أجل دفع جزء من رواتب الموظفين المتأخرة منذ خمسة أشهر، علماً أن أكثر من نصف الموظفين (٨٠ ألفاً) يعملون في أجهزة الأمن التابعة للرئيس، وغالبية المتبقين (٧٠ ألفاً) من أعضاء وأنصار حركة "فتح"!

وذكر أحد المسؤولين أن وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس سمحت في نهاية المطاف للجامعة العربية بتحويل ٥٠ مليون دولار فقط من أصل مائة مليون دولار تبرعت بها دول عربية للسلطة الفلسطينية بموجب قرارات مؤتمر قمة الخرطوم الأخير، على الرغم من معرفتها بالضائقة المالية الخانقة للسلطة التي يقف "أبو مازن" على رأسها، وهو الأمر الذي يمهد على أية حال لتحويل المزيد من المبالغ.

ويقول الدكتور عزمي بشارة، الخبير في شؤون المنطقة، إن الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع المعتدلين في العالم العربي تؤدي إلى تعزيز مكانة التيارات الإسلامية المعارضة. ويضيف: "الإدارة الأميركية لا تتوقف عن توجيه الضغوط على المعتدلين من أجل مزيد من التنازلات لصالح إسرائيل، وهذا يصب في مصلحة تيارات المعارضة، ففي إيران على سبيل المثال، ازدادت ضغوط أميركا على الرئيس المعتدل السابق محمد خاتمي عندما أخذ يتعاون معها في أفغانستان، حيث أعلنت عن دولته جزءاً من محور الشر في المنطقة، لكن عندما بدأت إيران في تخصيب اليورانيوم سارعت الإدارة الأميركية للتفاوض معها". ويتابع: "هذا يثبت للجماهير العربية والإسلامية أن القوة هي الطريق الوحيد في التعامل مع إسرائيل، ومع الغرب".

ويتوقع كثيرون أن تتضاءل مكانة السلطة ورئيسها في حال تحقيق حزب الله نصراً في المواجهة الراهنة.

ويقول الدكتور علي الجرباوي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت: "الأمر مرهون بنتائج المعركة، فإذا انتهت بتبادل أسرى كبير فإن مكانة حماس والإسلاميين ستتعزز، ومكانة عباس ستتراجع، أما إذا انتهت بفشل الحزب وإبعاده عن الجنوب فإن الأمور ستنقلب".

ويضيف: "هذه المعركة ستكون لها نتائج إقليمية، فالحرب تجري مع محور إيران وسوريا، وحزب الله، وهناك محور عربي آخر يقف ضد هذا المحور يتمثل في السعودية ومصر والأردن، وبالتالي فإن نتائجها ستنعكس ليس على الفلسطينيين فحسب، بل على المنطقة برمتها".